موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الصراع العربي-الإسرائيلي

محمد عودة الآغا

باحث سياسي

ملخص

تناقش هذه الورقة موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الصراع العربي–الإسرائيلي، مبينة أن دول المجلس اهتمّت ببحث تطورات الصراع، والحضور في مختلف المنعطفات التي قابلت مساره، إلا أن مواقف المجلس تغيرت وتأثرت بعدة أحداث، ويمكن ملاحظة ذلك التغيير خلال فترات الصراع، منذ تأسيس المجلس في عام 1981 حتى عام 2014م.

ومن خلال تحليل بيانات قِمم مجلس التعاون، يتضح عدم وجود خطة عمل واضحة تجاه الصراع العربي–الإسرائيلي تقابَل الفعل الإسرائيلي المخطط، كما ارتبط سلوك المجلس بتوجهات الولايات المتحدة من الصراع العربي–الإسرائيلي، وتشير الورقة أيضًا إلى إهمال في استخدام عناصر القوة الصلبة والناعمة التي تمتلكها الدول الأعضاء في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي.

وكان لاختلاف وجهات نظر دول الخليج فيما بينها في بعض المراحل أثر واضح في عدم اتخاذ موقف حاسم لمجلس التعاون تجاه الصراع.

The GCC's Position on the Arab-Israeli Conflict

Mohammed Odah al-Agha

ABSTRACT

Due to the regional consequences of the conflict, along with its religious and national component, the GCC since its inception in 1981 was interested in investigating developments of the conflict and presence in various milestones in the course of conflict. However, the positions of the GCC have changed and have been affected by a number of events. This change was obvious throughout periods of conflict since the establishment of the Council until 2014.

By tracking and analyzing the GCC summit statements, it would be clear that there is no clear plan of action towards the Arab - Israeli conflict comparing to the Israeli action. The GCC actions were linked to the United States' position towards the Arab-Israeli conflict. The GCC neglected elements of hard and soft power of its member states.

رؤية تركية
2015 - 15
162 - 143

يُعَدُّ الصراع العربي الإسرائيلي من أكثر الصراعات التاريخية الممتدة -أي التي تزيد عن خمسين عامًا متواصلة- التي عرفها العالم المعاصر، فهذا الصراع المتأجج في منطقة الشرق الأوسط يندرج بجميع أبعاده ضمن صراع تاريخي وحضاري كبير، تشهده المنطقة لكونها من أهم المراكز الإستراتيجية والاقتصادية في العالم، وقد شهدت المنطقة عدة حروب خلال فترة زمنية قصيرة.

ويتميز الصراع العربي الإسرائيلي عن غيره من الصراعات بأنه يشمل مختلف الجوانب الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا فضلًا عن استخدام إسرائيل المكثف للأساطير والمزاعم الدينية المُؤَسَّسة على التفسير المحرّف، واختلاق وقائع دينية من التوراة والتلمود وغيرهما من التفسيرات الدينية المحرّفة التي مزجها قادة المشروع الصهيوني بالعقيدة الأيديولوجية العلمانية لهذا المشروع.

تنفرد إسرائيل في إطار هذا الصراع بتبني مفاهيم شاذة ومتفردة عن الأمن القومي، حيث تفترض أنها تتعرض لخطر وجودي قادم من جهة العرب، لذا فالمهمّة القومية الأولى هي الحفاظ على وجود هذا الكيان وسلامته، وعليه يلاحَظ أن جميع تصرفات إسرائيل الداخلية والخارجية، اقتصاديًّا وسياسيًّا، تخضع لمقتضيات الأمن، الذي يشغل جميع المستويات القيادية، وقد زاد هذا التصور تطرفًا مع عالم ما بعد الحرب الباردة والقرن الحادي والعشرين.

وأدى سقوط النظام الدولي ثنائي القطب إلى انهيار العديد من التوازنات والخيارات السياسية والاقتصادية والأمنية، التي سادت لعقود من الزمن، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتصرف وفق إستراتيجية محكمة تهدف إلى إعادة ترتيب الأوضاع العالمية، وخلق توازنات جديدة تحدد مستقبل العالم، بحيث يتم الإقرار بزعامتها على أنها قوة عظمى تبسط سيطرتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية على العالم.

أسهمَ ذلك في أن تصَّر إسرائيل على إعادة الهيكلة التامة للنظام الإقليمي الرئيس، وللنظم الإقليمية الفرعية المحيطة بها، فهي

تزعم أن هناك ضرورة قصوى لإعادة هيكلة النظام الإقليمي العربي، بل وتفتيت الكيان الاجتماعي القومي العربي، ليس ذلك فحسب، وإنما أيضًا تفتيت النسيج الاجتماعي الوطني لكل قُطْر عربي على حدة.

وقد أثَّر ظهور نظام دولي جديد أحادي القطب في الصراع العربي-الإسرائيلي بما يأتي:

1- فتح النظام الدولي الجديد أبواب الهجرة إلى فلسطين المحتلة.

2- فتحت دول المنظومة الشيوعية ودول أخرى منها إسلامية سفاراتٍ لها في إسرائيل.

3- فقدان تأثير بعض الدول العربية الإستراتيجي، وتغير المواقف تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي.

4- تدعيم التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

5- الضغط على الدول العربية لقبول تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي على الطريقة الإسرائيلية وفق سيناريوهات أمريكية، والتي بدأت في مدريد بمؤتمر دولي عرف بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط[1].

ولفهم أعمق لحقيقة التفكير الإسرائيلي تجاه أمنهم القومي، والذي حدد السلوك تجاه الصراع مع العرب، يجب عرض مصادر تهديد الأمن الإسرائيلي في الجانب العسكري، وهي:

أولًا: التهديد اليومي من خلال أحداث المقاومة والعمليات الفدائية.

ثانيًا: التهديد العسكري الذي قد يصدر من أحد الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل.

ثالثًا: التطويق العسكري الذي يعني تجميع كلّ دول المواجهة في إطار واحد من التعامل العسكري والسياسي[2].

وعلى أساس هذه التهديدات النظرية، نسج الإسرائيليون إستراتيجيتهم في صراعهم، فحاولوا اختراق دوائر التهديد الثلاث بشتى الطرق، ونجحوا إلى حد كبير في تحييد التهديدات الخارجية المحيطة بهم، وبقي التهديد الداخلي المتمثل في أعمال المقاومة والعمليات الفدائية مؤرقًا للعقل العسكري والأمني والسياسي الإسرائيلي.

وعليه، يمكننا القول إن الصراع العربي-الإسرائيلي يتميز بخمس خصائص تضفي عليه طبيعة متميزة، وبتحديدها يمكننا فهم الصراع بصورة دقيقة وجلية:

أولًا: هو صراع لا يحتمل التوفيق: أي أنه صراع مصيري لا يحتمل التجزئة.

ثانيًا: هو صراع تسيطر عليه النواحي العاطفية: لما تمثله أرض فلسطين من قيمة دينية وتاريخية للعرب والمسلمين.

ثالثًا: هو صراع لا يعكس حقيقة القوى المتعاملة: فالجانب الإسرائيلي لا يقف وحيدًا في هذا الصراع؛ بل خلفه قوى عظمى وإمكانات كبيرة، أما الطرف العربي من الصراع فلا يحمل الثقل العربي بكل مكوناته وقدراته.

رابعًا: هو صراع غير متكافئ: حيث إن جميع القوى الدولية تقف خلف المشروع الصهيوني، بينما لا نجد أي قوة دولية حقيقية تساند القضية العربية.

خامسًا: هو صراع مركب متعدد العناصر: أي أنه يتكون من عدة قضايا جزئية، ويظهر كل جزئية بصورة مستقلة عن غيرها، وهذا ما يثير مشكلة في التفاوض وإمكانية الحل، فهل يمكن حل كل قضية على حدة أم حل جميع القضايا دفعة واحدة بصورة شاملة؟[3]

ومما سبق عرضه بصورة موجزة حول الصراع العربي-الإسرائيلي وطبيعة التفكير الإسرائيلي وتحركه، يمكننا توقع مدى التحدي الذي يواجهه النظام العربي وأي نظام فرعي عنه، ولاسيّما إن كان هذا النظام يمثل جزءًا إستراتيجيًا مهمًّا، فمنطقة الخليج العربي ظلت على امتداد العصور نقطة احتكاك بين مختلف القوى الدولية الطامعة في ثروتها؛ لتأمين مصالحها الحيوية، والتحكم في موقعها الإستراتيجي، والاستفادة من خصائصها الجيوبوليتيكية، حيث أصبحت المنطقة محورًا مهمًّا من محاور الصراع الدولي، وبخاصة بعد اكتشاف النفط الذي ربط المنطقة بالمصالح الاقتصادية الغربية عمومًا والأمريكية بصفة خاصة[4]، وهذا ما دفع دول الخليج العربية إلى تأسيس مجلس التعاون؛ بسبب الحاجة إلى الأمن الجماعي الإقليمي، وتركيز الاهتمام على مسألة الاستقرار والأمن في المنطقة.

لقد أثر الموقع الجغرافي للخليج العربي، واعتباره منطقة إمداد رئيسة للنفط، وحاجة دوله إلى الأمن- في علاقة دول مجلس التعاون الخارجية، فقد اتسمت بالمنفعة؛ بمعنى توفير النفط مقابل المحافظة على أمن واستقرار المنطقة، وسط العواصف والحروب الإقليمية[5].

علاقات دول مجلس التعاون الخليجي بإسرائيل

تمثل دول الخليج تركيبة سياسية متجانسة، تجمعها روابط تاريخية وثقافية وأيديولوجية واحدة، وتشترك في موقعها الجغرافي الإستراتيجي، وانطلاقًا من أهميتها وضرورة ارتباطها بعضها ببعض، تكونت فكرة إنشاء كيان جماعي يعبِّر عن المصالح المشتركة لتلك الدول، ويتفاعل مع الأحداث الدولية وخصوصًا الإقليمية.

واستجابةً إلى الحاجة الجماعية لدول الخليج، أُعلن عن إنشاء "مجلس التعاون الخليجي" خلال اجتماع قادة دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان) في أبو ظبي في مايو 1981؛ رغبة في تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها بما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، ودعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية[6].

ونظرًا لأهمية هذه الخطوة سعت إسرائيل إلى إقامة علاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ لتحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة، وضمان تحييد التهديد الذي قد يلوح من جانب هذه الدول، لذا فهي تسعى باستمرار لمغازلة دول الخليج من أجل إقامة علاقات معها.

إلا أن إسرائيل لم تنجح في استرضاء دول مجلس التعاون الخليجي الست؛ من أجل نسج العلاقات بصورة رسمية، ويرى المتابع أن العلاقات الرسمية العلنية بين الطرفين تباينت، ولم تكن في أفضل حالاتها أكثر من علاقات تجارية يديرها مكتب تجاري إسرائيلي، وقد أغلقت تلك المكاتب

في فترات لاحقة نظرًا لتطورات الصراع، لكن تلك العلاقات بقيت في حدها الأدنى من خلال زيارات لمسؤولين إسرائيليين لدول الخليج للمشاركة في المؤتمرات الدولية المنعقدة فيها.

ويمكننا تقسيم دول مجلس التعاون الخليجي في مجال العلاقات مع إسرائيل إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: دول أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وإن لم تكن واضحة بالشكل المطلوب، إلا أن هذه الدول قد استقبلت مسؤولين إسرائيليين من أرفع المستويات، ومنها من سمحت بإقامة مكاتب للتمثيل التجاري الإسرائيلي فيها، إلا أن العلاقات انحدرت بعد العدوان الإسرائيلي عام 2008-2009 على قطاع غزة.

المجموعة الثانية: وهي الدول التي تسير ببطء في إقامة علاقات سياسية مع إسرائيل، وترى أنه لا يمكن تحقيق سلام مع إسرائيل من دون إقامة سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ولرؤية أكثر عمقًا سيتم عرض أبرز مظاهر العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل، كما يأتي:

تُعَدّ عُمَان أول دولة خليجية استضافت وفدًا إسرائيليًّا رسميًّا في أبريل 1994، إذ وصل نائب وزير الخارجية آنذاك يوسي بيلن إلى مسقط، ونُقِل عنه قوله: "إن بلدان الخليج العربي أصبحت أكثر ميلًا لإنهاء العداء مع إسرائيل، وأن التطبيع سيكون أكثر سهولة مقارنة مع البلدان العربية الأخرى"، إلا أن وزير الدولة العُماني يوسف بن علوي عبد الله استبعد التعاون المباشر مع إسرائيل قبل تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وقد أعلنت وزارة الخارجية العُمانية في يناير 1996 عن اتفاق بين سلطة عُمان وإسرائيل لإنشاء مكاتب للتمثيل التجاري.

أمّا قطر فتُعدّ من أبرز الدول التي أقامت علاقات مع إسرائيل، ومن أبرز محطات

تُعَدّ عُمَان أول دولة خليجية استضافت وفدًا إسرائيليًّا رسميًّا في أبريل 1994، إذ وصل نائب وزير الخارجية آنذاك يوسي بيلن إلى مسقط، ونُقِل عنه قوله: "إن بلدان الخليج العربي أصبحت أكثر ميلًا لإنهاء العداء مع إسرائيل، وأن التطبيع سيكون أكثر سهولة مقارنة مع البلدان العربية الأخرى"

العلاقات المشتركة بين البلدين زيارة شمعون بيرز لقطر في أبريل 1996، واتُّفِق على افتتاح مكتب للتمثيل التجاري فيها، واستمرت العلاقات التي تميزت باستقبال قطر للعديد من الوفود الإسرائيلية للمشاركة في الندوات الدولية، حتى عام 2009 عندما أعلنت قطر إغلاق مكتب التمثيل التجاري ردًّا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

أما مملكة البحرين فهي رغم ترحيبها بعملية السلام في الشرق الأوسط، واستقبالها عددًا من الوفود الإسرائيلية في إطار بحث التعاون التجاري والسياحي- لم تُقِم علاقات رسمية مباشرة.

واتبعت الكويت والإمارات العربية المتحدة الرؤية البحرينية نفسها تجاه إسرائيل، بأنه لا مصالحة معها ولا علاقات رسمية من دون حل جميع القضايا العالقة، إلا أن الإمارات استقبلت مسؤولين إسرائيليين

أمـا المملكـة العربية السـعودية فقد اتخـذت موقفًا داعمًا للشعب الفلسطيني، لمكانة المملكة لدى العرب والمسلمين، وطالبت مرارًا بإلزام إسرائيل بعدم إحداث تغييرات في الخصائص السكانية والجغرافية لمدينة القدس بحيث تخلّ بالوضع القائم منذ عام 1967

للمشاركة في المحافل الدولية التي تعقد فيها، مثـل المؤتمر الدولي السـنوي لصنـدوق النقد الدولي.

أما المملكة العربية السـعودية فقد اتخذت موقفًـا داعـمًا للشـعب الفلسـطيني، لمكانـة المملكـة لـدى العـرب والمسـلمين، وطالبت مرارًا بإلزام إسرائيـل بعدم إحداث تغييرات في الخصائـص السـكانية والجغرافيـة لمدينـة القـدس بحيث تخلّ بالوضـع القائم منذ عام 1967.

الصراع العربي-الإسرائيلي منذ عام 1981 والموقف الخليجي منه

منـذ نشـأة مجلـس التعـاون الخليجـي، كان الـصراع العربي-الإسرائيـلي ضمـن أجنـدة الاجتماعـات الرئيسـة لقـادة دول الخليج السـت، ففـي البيان الختامـي للدورة الأولى التـي أُعلن فيها إنشـاء المجلس والتي عقدت بتاريـخ 25-26 مايو 1981، أعلن المجتمعون أن "ضمان استقرار الخليج مرتبط بتحقيـق السـلام في الشرق الأوسـط، الأمر الـذي يؤكـد ضرورة حـلّ قضيـة فلسـطين حـلًّا عادلًا يؤمّن الحقوق المشروعة للشـعب الفلسـطيني، بـما فيـه حـق العـودة إلى وطنـه وإقامة دولته المسـتقلة" ولـن يكون هذا الحل عـادلًا إلا إذا تم "الانسـحاب الإسرائيلي من جميـع الأراضي العربيـة المحتلـة وفي طليعتها القدس الشريف"[8].

وفي سـبتمبر 1982 قـدم الرئيـس الأمريكـي الأسـبق رونالـد ريغـن مشروعًا للسـلام في الـشرق الأوسـط إثـر الاجتيـاح الإسرائيـلي للبنـان، وطـرح المـشروع عـدم تقسـيم القدس والاتفاق على مسـتقبلها عن طريق المفاوضات، وهَـدف المشروع بصورة أساس إلى حماية أمن إسرائيل.

إلا أن البيـان الختامـي للـدورة الثالثـة لمجلـس التعـاون الخليجـي جـاء ليؤكـد وبصورة واضحة "أنه لا سبيل لتحقيق سلام عـادل ودائـم في منطقـة الشرق الأوسـط إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلـة بـما فيهـا القـدس الشريـف وإزالـة جميـع المسـتعمرات الصهيونيـة التـي أقيمت وتقام عـلى الأراضي العربية المحتلة" وشـدّد البيان عـلى ضرورة "قيام الدولة الفلسـطينية عـلى ترابهـا الوطنـي بقيـادة منظمـة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"[9].

وجـاء البيـان متوافقًا مع الخط السـياسي العـربي العـام الذي سـاد في فـترة الثمانينات، الذي جمـع بين الاعـتراف الضمنـي بالكيان الإسرائيلي وبإقامة دولة فلسطينية على الضفة وقطـاع غزة، حيث تبنّى مؤتمـر القمة العربية المنعقـد في مدينـة فـاس بالمغـرب في 6-9 سـبتمبر 1982 مشروعًـا سُـمِّي بالمـشروع العربي للسلام، وكان في أصله مشروعًا طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكًا على السعودية، وقد تضمن النقاط التالية:

1. انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس.

2. إزالة المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة عام 1967.

3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة م.ت.ف، وتعويض من لا يرغب بالعودة.

5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.

6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8. ضمان مجلس الأمن الدولي تنفيذ تلك المبادئ.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 وتصاعدها، دعمت دول المجلس رسميًّا وشعبيًّا هذه الانتفاضة، وأشاد مجلس التعاون الخليجي -في البيان الختامي لدورته الثامنة- بالانتفاضة الشعبية الفلسطينية، واستنكر المجلس "إجراءات القمع والبطش التي يمارسها العدو ضد الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة" وأوضح البيان أن هذه الانتفاضة هي "دليل قاطع على رفض هذا الشعب العربي المناضل لسياسة الأمر الواقع التي يحاول العدو الصهيوني فرضها" وأكد المجلس "دعمه وتأييده لهذه الانتفاضة بكل الإمكانيات المتاحة" وأشار البيان إلى أن المجلس يرى أن هذه الانتفاضة تشكل "واقعًا جديدًا يحتّم الإسراع إلى عقد مؤتمر سلام دولي برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية"، وعَدّ المجلس هذا المؤتمر الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربي-الإسرائيلي تسوية سلمية عادلة وشاملة[10].

إلا أن تداعيات الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام 1990 شكلت نكسة على صعيد الجهود الخليجية لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى إثر انهيار النظام الإقليمي العربي 1990-1991، تراجع الدعم الخليجي للقضية الفلسطينية، وتجاوبت دول المجلس مع الضغط الأمريكي بدخول عملية السلام في مؤتمر مدريد عام 1991.

كان المشروع الأمريكي الأصلي لحل الصراع العربي-الإسرائيلي عندما انطلقت عملية التسوية في مدريد عام 1991 يقوم على نهج تحويل الصراع من خلال مفهوم أوسع للشرق الأوسط، وجرى العمل بالتوازي مع المفاوضات على ترتيبات إقليمية لإعادة تعريف المنطقة، فإضافة للمفاوضات الثنائية بين إسرائيل من جهة وكل من الفلسطينيين والسوريين من جهة أخرى برز مشروع الشرق الأوسط الجديد، وعقدت لأجله مؤتمرات إقليمية لدول الشرق الأوسط، وكانت الفكرة هي إعادة تشكيل خريطة العلاقات الإقليمية، ودمج إسرائيل في

المنطقة، وإحداث تحولات اقتصادية واسعة ستؤدي بالضرورة إلى تغيرات اجتماعية وسياسية، لكن هذه الخطة تعثرت نتيجة احتجاج الطرف العربي على سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بنيامين نتنياهو في القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة[11].

وجاءت الدورة الثانية عشرة لمجلس التعاون الخليجي لتؤكد في بيانها الختامي دعمها لمؤتمر مدريد، وإشادتها بالجهود السلمية "المخلصة التي بذلها المجتمع الدولي، وبصفة خاصة الولايات المتحدة" في سبيل التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، حيث شارك المجلس في المؤتمر بصفة مراقب.

وعبّر البيان عن أسف المجلس الشديد لتعثر المفاوضات الثنائية التي بدأت في واشنطن، وأكد دعم المجلس لجهود السلام سعيًا لدعم الأمن الإقليمي من خلال إيجاد حلول جذرية لكافة النزاعات في المنطقة في ظل نظام دولي جديد "يكرس إرادة السلام ويعزز الاستقرار العالمي"، وإسهامًا من المجلس في "دفع مسيرة السلام وتحقيق حل عادل وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واستعادة أراضيه العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم (242 ، 338)، وقرارات الشرعية الدولية، ومبدأ مقايضة الأرض بالسلام".

علمًا أن الفترة 1990-2000 تُعَدّ من الفترات الحرجة في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي بالنظر إلى انهيار النظام الإقليمي العربي، واختلال التوازن الإستراتيجي بين العرب وإسرائيل، كنتيجة لمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية، والتي أسهمت في غياب دور مجلس التعاون الخليجي في الصراع العربي-الإسرائيلي[12].

جاءت المفاجأة عندما أُعلن عن اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث كُشف النقاب عن مفاوضات سرية كانت تجري بين الطرفين منذ 20 يناير 1993 من وراء ظهر الوفد الفلسطيني الرسمي المفاوض -برئاسة حيدر عبد الشافي- ومن دون علم معظم قادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقد وقع الاتفاق بالأحرف الأولى في 19 أغسطس 1993 في أوسلو بالنرويج، وتم التوقيع عليه رسميًّا في 13 سبتمبر 1993 في واشنطن، واتسم اتفاق أوسلو بالمرحلية؛ إذ تضمن حكمًا ذاتيًّا في قطاع غزة وأريحا أولًا على أن يغطي مناطق فلسطينية أوسع في مراحل تالية، بينما ستجري المفاوضات حول القضايا الحساسة والوضع النهائي بعد سنتين من بدء الحكم الذاتي، ثم عقدت عدة اتفاقيات تفصيلية تالية لاتفاق أوسلو، فكان اتفاق القاهرة في 4 مايو 1994، واتفاق طابا في 28 سبتمبر 1995، مرورًا باتفاق واي ريفر بلانتيشن في 23 أكتوبر 1998، ومذكرة شرم الشيخ في 4 سبتمبر 1999[13].

وجاءت جهود مجلس التعاون الخليجي في ظل هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي مُرحِّبةً بتوقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، على أساس أنه خطوة أولى على طريق التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية

الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي استنادًا إلى القرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، أملًا في إرساء قواعد ثابتة لضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط[14].

ورحبت الدورة الخامسة عشر لمجلس التعاون الخليجي بالخطوات الملموسة التي قطعتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مؤكدةً دعمها لها، داعيةً راعي السلام إلى تكثيف الجهود لتحقيق تقدم في التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية والانسحاب من الجولان السوري، وجنوب لبنان وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، ومطالبة مجلس الأمن وراعي السلام للحيلولة دون قيام إسرائيل بإجراء أي تغيير لوضع مدينة القدس وفقًا لحدود عام 1967[15].

ويرى مجلس التعاون الخليجي أن تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يؤسس للأمن والاستقرار في المنطقة، ويحقق الازدهار وتبادل المصالح بين الدول سبيلًا إلى استئصال عوامل العنف والتطرف، ولترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي والحضاري بين الشعوب[16].

إلا أن عملية السلام قد تعثرت نتيجة تعطيل إسرائيل تنفيذ التزاماتها المترتبة على اتفاقية أوسلو، واتخاذها خطوات انفرادية تسبق مفاوضات الحل النهائي، مما دعا مجلس التعاون الخليج في دورته الثامنة عشرة للتعبير عن امتعاضه، معتبرًا ما قامت به إسرائيل منافيًا لروح ومبادئ مسيرة السلام، فطالب المجلس الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ كافة التزاماتها الخاصة بالاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية، واستئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني[17].

وعَدّ المجلس اتفاق واي بلانتيشن الذي أبرم بتاريخ 23 أكتوبر 1998 بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خطوة إيجابية مهمّة، وشدد على أن تتبعه خطوات نحو تحقيق

كامل الاتفاقيات التي أبرمت بين أطراف الصراع العربي-الإسرائيلي، بما يحفظ الحقوق العربية كاملةً، ويرسخ الأمن والاستقرار والسلام الشامل والدائم، بما يصب في مصلحة جميع شعوب المنطقة، وأكد المجلس في بيانه للدورة التاسعة عشرة أن السلام لن يتحقق إلا بإعادة الحقوق العربية المشروعة لأصحابها، والالتزام بقرارات الشرعية الدولية، ومرتكزات مؤتمر مدريد للسلام ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفقًا لقرارات مجلس الأمن (242، 338، 425، 426)[18].

انتقل الصراع العربي-الإسرائيلي إلى مرحلة جديدة بعد عام 2000، حيث اندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين بتاريخ 29 سبتمبر 2000، ثم انشغال الولايات المتحدة والعالم بما سُمِّي الحرب على الإرهاب إثر أحداث 11 سبتمبر 2001.

وتميزت هذه المرحلة من مراحل الصراع العربي-الإسرائيلي بوصول مفاوضات التسوية السلمية إلى طريق مسدود، وتأكدت الأطماع الإسرائيلية في القدس والمسجد الأقصى، وظهر التعنت الإسرائيلي في قضايا اللاجئين والمستوطنات، والجولان السوري، ولم يكن الصهاينة مستعدين للتنازل، ولا لتنفيذ القرارات الدولية عندما يتعلق الأمر بالقضايا الجوهرية الحاسمة[19].

لكن سلوك مجلس التعاون الخليجي لم يخرج عن رتابته تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، رغم التعنت الإسرائيلي، ورفضه تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، فجاء بيان القمة الحادية والعشرين المنعقدة في البحرين بتاريخ 31 ديسمبر 2000 ليؤكد موقف

انتقل الصراع العربي-الإسرائيلي إلى مرحلة جديدة بعد عام 2000، حيث اندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين بتاريخ 29 سبتمبر 2000، ثم انشغال الولايات المتحدة والعالم بما سُمِّي الحرب على الإرهاب إثر أحداث 11 سبتمبر 2001

دول المجلس من التسوية السياسية للصراع على أساس مبادئ الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، مشددًا على مفهومه للسلام باستعادة الشعب الفلسطيني كامل حقوقه، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة، وبالانسحاب الإسرائيلي الكامل من مرتفعات الجولان السورية المحتلة، وجاء البيان ليكرر تأكيد المجلس دعم جهود المجتمع الدولي لتسوية الصراع، واستمرار مناشدته الضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية[20].

وفي بيان قمة مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في عُمان، والصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2001 عبّر المجلس عن موقفه المفصل ورؤيته لمختلف جوانب عملية السلام، مؤكدًا أن انسداد الأفق أمام عملية السلام وتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، والتدهور في الأوضاع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة مرده الأساس هو السياسات الإسرائيلية التي لم تلتزم بعملية

السلام، وأن وقف الاتصال مع الفلسطينيين يؤكد عدم مصداقية الإسرائيليين في التوجه نحو السلام، وشدد بيان المجلس – في ظل أجواء أحداث 11 سبتمبر 2001 – على أهمية التفريق بين المقاومة المشروعة والإرهاب المدان، والأهم في البيان ترحيبه بمواقف وسياسات الولايات المتحدة، وتبنى الرؤية التي طرحها الرئيس الأمريكي جورج بوش حول حل الدولتين، والقاضي بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل وإنهاء الاحتلال، غير أنه دعا الولايات المتحدة إلى وضع آليات مناسبة لتطبيق هذه الرؤية بما يتوافق وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[21].

انتقل الصراع العربي-الإسرائيلي لمرحلة مهمّة في عام 2002، بعدما كان مشروع السلام في فاس 1982 هو الناظم للمسار العربي، ففي شهر فبراير رشحت أنباء عن مبادرة لولي العهد السعودي –آنذاك– الأمير عبد الله في مقابلة أجراها الأمير مع توماس فريدمان –كاتب التحقيقات في نيويورك تايمز– وتداولتها وسائل الإعلام العربية في 18 فبراير 2002.

والمبادرة التي أكدتها السعودية رسميًّا فيما بعد، ترتكز أساسًا على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة سنة 1967، وقيام الدولة الفلسطينية عليها، مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع إسرائيل، وقد أكد الأمير عبد الله عدم التنازل عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وتبنى مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بيروت في 27 – 28 مارس 2002 المبادرة وحوَّلها إلى مبادرة عربية شاملة[22].

وفي مؤتمر قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثالث والعشرين المنعقد في قطر في 22 ديسمبر 2002 ، أكد البيان الختامي للقمة أن المبادرة العربية أصبحت مرجعية من مرجعيات فهمه لتحقيق السلام العادل، وعَدّ المجلس التسوية سبيلًا وحيدًا لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وناشد المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لتحقيق السلام[23].

وهذا ما يعد تحولًا كبيرًا في موقف دول مجلس التعاون إزاء العلاقة مع إسرائيل، خصوصًا أن المبادرة العربية عبّرت عن الاستعداد لتطبيع شامل وكامل للعلاقات مع إسرائيل، الأمرَ الذيً لم تُقَدِّمهً حتى دول عربية أخرى خلال مفاوضاتها السياسية مع إسرائيل سابقًا، وهي دول مواجهة، وهو ما عُدّ ثمنًا باهظًا.

وتبلور في إبريل 2003 ما عرف بمشروع خارطة الطريق، وهو عبارة عن الشكل النهائي لمبادرة الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش، التي تدعو إلى الدخول في مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قادرة على الحياة، وتعيش جنبًا إلى جنب بأمن وسلام مع إسرائيل، وتكمن أهمية المشروع في أنه أول التزام أمريكي معلن بإقامة الدولة الفلسطينية وضمن مدى زمني محدد لا يتجاوز عام 2005، إلا أنها لم تقدم تصورًا عن القضايا الجوهرية (القدس، اللاجئين، الاستيطان، الحدود، السيادة،...)[24].

وفي المقابل أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرئيل شارون في عام ديسمبر 2003 تبنيه فكرة الفصل أحادي

الجانب، التي تقوم على أساس أن تفرض إسرائيل الشكل النهائي لحدودها وللتسوية بالمحافظة على أكبر مساحة من الأرض، والتخلص من أكبر قدر من الفلسطينيين من دون أن تدفع استحقاقات باهظة مرتبطة بالقدس أو اللاجئين أو تفكيك المستوطنات في الضفة الغربية، وقد لاقت الخطة قبولاً ودعماً أمريكيًّا[25].

وبرغم هذا المنحنى الخطير في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي، جاء بيان قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 22 ديسمبر 2003، ليؤكد على قلق المجلس البالغ من تدهور عملية السلام، وتزايد التحديات التي تواجهها بسبب الإجراءات الإسرائيلية، ويدين خطة الفصل الأحادي الجانب الإسرائيلية، وعدّ ذلك عملًا يهدف إلى إجهاض خارطة الطريق والعملية السلمية، مؤكدًا قناعته بأن السلام لن يتحقق بدون تطبيق مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق، وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني، وقدر جهود اللجنة الرباعية الدولية والرئيس الأميركي لإحياء عملية السلام، وطالب بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع جهود السلام هذه[26].

واستمرت خطة الفصل أحادي الجانب تلقي بظلالها على عملية التسوية للصراع العربي-الإسرائيلي، وعلى المواقف السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث كرر بيان القمة المنعقدة في البحرين في 21 ديسمبر 2004 مواقفه السابقة، بلغة تنسجم إلى حدٍّ كبير مع المفهوم الأمريكي وفق رؤية الرئيس بوش واللجنة الرباعية وكذلك خارطة الطريق، خصوصًا ما يتعلق بنوع الدولة الفلسطينية بأنها "قابلة للبقاء، تعيش

في أمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل"، كما طالب المجلس إسرائيل بالانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة في مرتفعات الجولان السوري المحتل، ومن مزارع شبعا اللبنانية[27].

وبتغيير كبير في التوجهات السياسية لمجلس التّعاون لدول الخليج العربية، جاءت القمة السادسة والعشرون بتاريخ 19 ديسمبر 2005، لترحب بالانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة وبعض مستوطنات شمال الضفة، معتبرًا ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح، وهذا يُعدّ مخالفةً لموقف مجلس التعاون في قمته الرابعة والعشرين القاضي بإدانة خطة الانسحاب الإسرائيلية أحادية الجانب، كما أكد تكامل وارتباط خارطة الطريق بالمبادرة العربية للسلام، وهذا يشير إلى تزايد الارتباط بين الموقف الخليجي من التسوية والرؤية الأميركية لعملية السلام، خلافًا لما كان عليه الحال في الثمانينيات والسبعينيات من القرن الماضي.

واستمر منحنى التغيير في سياسات مجلس التعاون الخليجي وموقفه من الصراع العربي-الإسرائيلي؛ ففي قمته السابعة والعشرين المنعقدة في الرياض بتاريخ 10 ديسمبر 2006، عدّ المجلس أعمال المقاومة في فلسطين ضد الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية أعمال عنف، مؤكّدا دعوته إلى تفعيل المبادرة العربية للسلام، إلى جانب خارطة الطريق والشرعية الدولية، مجددًا مفهومه للدولة الفلسطينية المستقلة بأنها "قابلة للبقاء"، وقد خالف بذلك تأييده لأعمال المقاومة الفلسطينية وعدِّها عملًا مشروعًا، كما جاء في البيان الختامي للقمة الثانية والعشرين، وهذا يُعَدّ تراجعًا لصالح دعم التسوية السياسية على حساب دعم المقاومة.

وفي عام 2007 وجّه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش دعوة للرئيس الفلسطيني

جاء بيان قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 22 ديسمبر 2003، ليؤكد على قلق المجلس البالغ من تدهور عملية السلام، وتزايد التحديات التي تواجهها بسبب الإجراءات الإسرائيلية، ويدين خطة الفصل الأحادي الجانب الإسرائيلية، وعدّ ذلك عملا يهدف إلى إجهاض خارطة الطريق والعملية السلمية

محمود عباس للمشاركة في مؤتمر أنابوليس، الذي عقد بتاريخ 27 نوفمبر 2007، وخلال افتتاح المؤتمر أعلن بوش التوصل إلى وثيقة تفاهمات مشتركة بين الفلسطينيين وإسرائيل، كان ذلك بعد أن أبدى الجانب الفلسطيني تشاؤمًا إزاء فرص إنجاز الوثيقة، بعدما رفض الجانب الإسرائيلي تضمينها جملة تفيد بأن المفاوضات تهدف إلى إنهاء الاحتلال للأراضي المحتلة عام 1967، ورفضه تحديد سقف زمني للمفاوضات[28].

شهد مؤتمر أنابوليس حضورًا عربيًّا كثيفًا مع حضور دولي كبير، وصل إلى أكثر من 40 دولة ومؤسسة دولية، معظمها ليس لها صلة بالموضوع مباشرة، وكان الهدف من دعوة الدول العربية خصوصًا التطبيع مع إسرائيل، واتفق طرفا المفاوضات على بدء مفاوضات التسوية الدائمة بشكل فعلي في ست لجان عمل فرعية، كل منها متخصص في موضوع

محدد، وهي: (القدس، اللاجئون، الحدود، الأمن، المياه، الاستيطان)، وذلك ابتداءً من مطلع عام 2008[29].

يأتي هذا المؤتمر ضمن توتر ملحوظ في مسار القضية الفلسطينية عقب نجاح حماس في الانتخابات الفلسطينية وتشكيلها الحكومة، وما لحق بذلك من انقسام سياسي فلسطيني عقب سيطرة حماس بقوة السلاح على قطاع غزة لفرض الأمن، كما أن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بالاتفاق، واستمر في النهج الاستيطاني.

ورأى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية أن مواصلة الحكومة الإسرائيلية نهجها الاستيطاني غير المشروع، يشكل انتهاكًا صريحًا للقانون الدولي، ويتنافى مع ما تم الاتفاق بشأنه في مؤتمر أنابوليس، بينما أكد العاهل البحريني حمد بن عيسى آل خليفة حق الفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة وتحقيق تسوية عادلة وفقًا للقرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، ومن جهته أعرب الشيخ حمد بن جاسم رئيس الحكومة القطرية ووزير الخارجية أنه لا يمكن التوقيع على اتفاق تسوية مع إسرائيل من دون موافقة حماس، وجاء ذلك ردًّا على رفض الشارع الفلسطيني لما جاء في مؤتمر أنابوليس.

وجاء بيان قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية للدورة الثامنة والعشرين عام 2007، ليعبر عن تطلعه إلى تحقيق مؤتمر أنابوليس المزيد من الخطوات الإيجابية للسلام في الشرق الأوسط، وصولًا إلى إنشاء "الدولة الفلسطينية المستقلة، والمتصلة الأطراف، والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية"، لكن البيان استخدم ولأول مرة مصطلح " النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي"، وكرر مواقفه المعلنة تجاه الاحتلال الإسرائيلي لمرتفعات الجولان السوري، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان، وفقًا لقراري مجلس الأمن 425 و426[30].

وخلال قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التاسعة والعشرين في مسقط والتي عقدت بتاريخ 29-30 ديسمبر 2008، جاء بيانها الختامي ليدعو إلى التحرك الدولي لوقف ما وصف بآلة القتل الإسرائيلية في قطاع غزة، وإدانة العدوان وتحميل إسرائيل مسؤوليته[31]، ولم يقدم المجلس في قمته أي جديد بخصوص احتلال إسرائيل للأراضي العربية في مرتفعات الجولان السوري، وجنوب لبنان، سوى مواقفه ومطالباته المكررة بالانسحاب، والتزام إسرائيل بقراري مجلس الأمن 425 و 426، وأعرب عن أمله في أن يُولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط أولوية قصوى في سياسة الولايات المتحدة الخارجية[32].

ويمكننا تلخيص مسيرة التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي خلال

في عام 2007 وجّه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش دعوة للرئيس الفلسطيني محمود عباس للمشاركة في مؤتمر أنابوليس، الذي عقد بتاريخ 27 نوفمبر 2007، وخلال افتتاح المؤتمر أعلن بوش التوصل إلى وثيقة تفاهمات مشتركة بين الفلسطينيين واسرائيل

عـام 2009 بأنهـا تميـزت باسـتمرار الجمود السـياسي الـذي بـدأ أواخـر عـام 2008، وعجز المؤسسـات السياسية الرسمية العربية والإقليميـة عن مواجهة التحديات، وإنشـاء حالـة مـن الالتفـاف العـربي لنـصرة القضية الفلسـطينية، والخـروج بموقـف موحـد في الصراع العربي-الإسرائيلي، خصوصًا في ظل العـدوان الإسرائيـلي على قطاع غـزة، أواخر عـام 2008 وبداية 2009، وقـد ظهر ذلك جليًّـا عندمـا دعت قطـر إلى عقد قمـة عربية طارئـة في الدوحـة بتاريـخ 16 يناير 2009 لبحـث العـدوان الإسرائيـلي على قطـاع غزة في ضـوء عـدم امتثـال إسرائيل لقـرار مجلس الأمـن 1960، حيث أعلنت 10 دول عربية موافقتها بصورة رسمية خطية، وأبدت خمس دول أخرى موافقتها الشـفهية للمشـاركة في القمة.

ممـا دعـا أمير قطر الشـيخ حمد بـن خليفة آل ثـاني لإلقاء خطاب أوضح فيه ملابسـات عـدم اكتمال النصـاب، ورأى أنه "من المعيب مناقشـة مـا يجـري في غـزة عـلى هامـش قمة معـدة سـلفًا في جلسـة تشـاورية"، وذلك في إشـارة لاكتفاء بعـض الـدول العربية ببحث العدوان الإسرائيلي في إطار القمة الاقتصادية المزمـع عقدهـا في الكويت بتاريـخ 19 يناير 2009[33].

وعلق وزيـر الخارجية السـعودي الأمير سـعود الفيصـل عـلى تلـك القمـة بالقـول: "كان يكفينا الانشـقاق الفلسطيني، بدلًا من الانشـقاق العربي الذي يمر بمرحلة مراهقة، وهذه ليست أول مرة يحدث فيها هذا"[34].

كان عـام 2010 مخيبًـا للآمـال بالنسـبة لمصـير عمليـة السـلام في الـشرق الأوسـط، حيث اصطدمت الجهود بالتعنت الإسرائيلي رفضًـا لإيقـاف الاسـتيطان، وأظهـر إخفاق الجهود الأمريكية في إحيائها.

ثم جعلت الثـورات العربية التي أخذت تظهر وتتوسـع منذ مطلع عام 2011 مسـار التسـوية أكثـر صعوبـة وأبعـد منـالًا، حيث تغـيرت أنظمـة كانت داعمة لمسـار التسـوية مثل مصر، كما عانت السياسـات الإسرائيلية والأمريكيـة مـن حالة إربـاك وقلـق، مما زاد التوجـه الإسرائيـلي نحـو اتخـاذ مزيـد مـن الإجـراءات الأمنيـة، والسـير نحـو الحلـول المؤقتـة بالنسـبة لجزئيـات الـصراع، وتأجيل باقي قضايا الحل النهائي.

وقـد انعكـس ذلـك عـلى موقـف مجلس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة في دورتـه الحاديـة والثلاثـين في عـام 2010، ودورتـه الثانيـة والثلاثين في عـام 2011، حيث حمَّل المجلـس الحكومـة الإسرائيليـة مسـؤولية توقـف المفاوضات المباشرة مع الفلسـطينيين التي أطلقها الرئيس الأمريكي باراك أوباما.

وأدان المجلـس مـشروع القانـون الإسرائيلي الذي عَدّ القدس عاصمة للشعب اليهـودي، وكذلـك مـشروع ضـم مدينـة القدس المحتلـة ضمن قائمة مـدن إسرائيلية ذات أولويـة خاصـة، ثـم عـاد ليؤكـد رؤيته من القضية الفلسـطينية ومسـيرة السـلام في الشرق الأوسط، والتي تعتمد على القرارات الدولية.

واسـتمر مجلـس التعـاون لـدول الخليج العربية بصورة نمطية خلال الأعوام 2012، و2013، إلا أنه في عام 2014 تبنى المجلس في دورته الخامسـة والثلاثين دعم قرار مجلس

كان عام 2010 مخيبًا للآمال بالنسبة لمصير عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث اصطدمت الجهود بالتعنت الإسرائيلي رفضًا لإيقاف الاستيطان، وأظهر إخفاق الجهود الأمريكية في إحيائها

جامعة الدول العربية الصادر في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ 29 نوفمبر 2014 على المستوى الوزاري، لبحث سبل دعم القضية الفلسطينية والتحرك في خطة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وطرح خطة لمشروع قرار عربي رسمي أمام مجلس الأمن.

الخاتمة:

من خلال عرض بيانات مؤتمرات قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته عام 1981 وحتى الآن -حيث يعد استقراء البيانات الرسمية الوسيلة الأهم لتتبع الموقف السياسي الرسمي لما تمثله هذه البيانات من قيمة- نلاحظ التغير في موقف المجلس من الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أن هذا التغير لامسَ القضية الفلسطينية بصورة أساسية، وبقي الموقف ثابتًا تقريبًا من قضية احتلال مرتفعات الجولان السوري، وجزء من أراضي لبنان، حيث ارتبطت مواقف المجلس بصورة واضحة بالقرارات الدولية المتعلقة بهاتين القضيتين (السورية واللبنانية)، والتي اتسمت بالثبات، إذ اعتمد المجلس المطالبة بتنفيذ قراري مجلس الأمن 425 و 426.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فقد انتقل التغير في المواقف الجزئية المتعلقة بها ضمن الصراع العربي-الإسرائيلي عدة نقلات، فخلال الثمانينيات من القرن الماضي كانت المطالبة بصورة واضحة بإقامة الشعب الفلسطيني لدولته المستقلة، والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 وإزالة المستوطنات، وكان المجلس يعترف ضمنيًّا بالكيان الإسرائيلي، إضافة لذلك أشاد المجلس بالانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام 1987.

وجاءت مواقف المجلس في هذه الفترة متوافقةً مع الخط السياسي العربي العام الذي ساد في هذه الفترة، والذي جمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على الضفة وقطاع غزة.

وانتقالًا إلى مرحلة التسعينيات، برز تأثير انهيار النظام العربي على موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الصراع العربي-الإسرائيلي، فتجاوبت دول المجلس مع الضغوط الأمريكية للدخول في عملية السلام في مؤتمر مدريد عام 1991، وبرز مفهوم مجلس التعاون لتسوية الصراع على أنه سبيل لدعم الأمن الإقليمي، مما يحقق الازدهار وتبادل المصالح بين دول المنطقة، ويرسخ قيم التسامح والتعايش السلمي والحضاري بين الشعوب، في إشارة واضحة للاعتراف بإسرائيل واقعًا يجب التعايش معه.

وبرز اهتمام دول المجلس بعملية السلام في الشرق الأوسط، ودعمها الكامل للتفاوض السياسي سبيلًا أساسيًّا لنيل

حقوق الشعب الفلسطيني، خصوصًا منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993.

ومع بداية الألفية الجديدة، تأكدت الأطماع والتعنت الإسرائيلي في القضايا الجوهرية للصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن مواقف المجلس لم تكن بمستوى ذلك التعنت، وبقي المجلس يناشد المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية، رغم انشغال الولايات المتحدة بما أسمته الحرب على الإرهاب.

كما تحولت نظرة المجلس من مقاومة الشعب الفلسطيني، بعد اعتبارها مقاومة مشروعة؛ إذ أصبح يُنْظَر على أنها أعمال عنف مضاد للعنف الإسرائيلي، برغم حجم واتساع دائرة المواجهات المسلحة في انتفاضة الأقصى، والاجتياح الكامل، وإعادة الاحتلال الذي قامت به إسرائيل للضفة الغربية عام 2002، وتدمير مؤسسات السلطة، ناهيك عن المجازر التي ارتكبتها، إضافة إلى استخفافها بالمبادرة العربية على لسان رئيس وزرائها السابق أرئيل شارون.

وظهر تعريف المجلس للدولة الفلسطينية بأنها دولة قابلة للبقاء تعيش جنبًا إلى جنب بأمن وسلام مع إسرائيل، مما أسهمَ في تطوير مواقفه وبلورة توجهاته إزاء التسوية السياسية، والتي شهدت إضافة إلى التشجيع والدعم لعملية السلام، التدخل بتقديم مبادرات مباشرة فيما عرف بالمبادرة العربية التي طرحتها السعودية في القمة العربية في بيروت عام 2002، والتي قضت بالموافقة المبدئية على التطبيع الشامل مع إسرائيل إذا انسحبت من الأراضي العربية المحتلة عام 1967.

وتدل بيانات المجلس على طبيعة الموقف الخليجي من التسوية، وأنها ترتبط بالموقف الأمريكي، ويظهر حرص المجلس على التواؤم الدائم مع الجهود الأمريكية، برغم انحيازها إلى إسرائيل في التسوية وعملية السلام.

وعليه، فإن دائرة الفعل الخليجي في الصراع العربي الإسرائيلي لم تكن على قدر التحدي، ولم تكن بمستوى المسؤولية الدينية ولا القومية، وجاءت في أغلبها ردّات فعل لم تصل حتى لتقابل الفعل الإسرائيلي بل كانت دونه دائمًا، رغم امتلاك المجلس لمقومات القوة الصلبة والناعمة التي يمكنها تهديد الكيان وإخضاعه دون تكبد عناء التعلق بالجهود الأمريكية.

إن الدولة الفلسطينية القادرة على البقاء على حدود غير سياسية، تُعدّ ضربًا من الخيال في ظل تصاعد الشعور بالانتماء الديني إلى الوطن لدى طرفي الصراع، لذلك تعززت لدى إسرائيل سياسة توسيع الاستيطان، ونهب المزيد من الأرض والثروات، لخلق واقعٍ لا يمكن تجاوزه سياسيًّا.

لذا يقع على مجلس التعاون الخليجي الآن عبء النهوض بالحالة العربية المشتتة، نظرًا لامتلاكه حتى الآن مقومات الترابط والقوة القادرة على إحداث تطور نوعي في مسار الصراع استنادًا إلى المحددات الدينية والقومية والأمنية.

الهوامش:

1. محمد الهزايمة. قضايا دولية. عمّان : جامعة العلوم التطبيقية، 2005.
2. حامد ربيع. قراءة في فكر علماء الاستراتيجية : كيف تفكر إسرائيل. [المحرر] جمال مسعود و عبد الراضي سليم. المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر، 1999. المجلد الكتاب الثالث.
3. —. قراءة في فكر علماء الاستراتيجية : إدارة الصراع العربي–الإسرائيلي. [المحرر] جمال مسعود و عبد الراضي سليم. المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999. المجلد الكتاب الثالث.
4. خالد آل سعود. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997.
5. صبا مولى. العلاقات الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي 1981 – 1999. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. 2010، المجلد العدد 32، الصفحات 134–150.
6. عمر الحسن. مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية. [المحرر] جمال عبد الله. مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة. الدوحة – قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2014، صفحة ص 8.
7. أحمد سلمان. العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. 2009، المجلد عدد 27، صفحة ص10.
8. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الأولى. موقع مجلس التعاون الخليجي. [تاريخ الاقتباس: 29 7أ 2015.] https: / /www. gcc¬sg.org /indexff3c.html?action=Sec¬Show&ID=4.
9. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الثالثة. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربي. [تاريخ الاقتباس: 29 7أ 2015.] https: / /www.gcc¬-sg.org /indexd98d. .html?action=Sec¬Show&ID=7
10. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الثامنة. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربي. [تاريخ الاقتباس: 29 7أ 2015.] https: / /www.gcc¬-sg.org /indexd084. .html?action=Sec¬Show&ID=110
11. جواد الحمد. مجلس التعاون الخليجي وتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي : قراءة في بيانات القمم الخليجية (2000–2007). موقع مركز دراسات الشرق الأوسط. [متصل] 24 6أ 2008. [تاريخ الاقتباس: 28 7أ 2015.] http: / /www.mesc.com.jo / 2008 /OurVision /5.html.
12. أحمد عزم. بين الحلول التفاوضية والمقايضة الضمنية: استراتيجية في إدارة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. آفاق المستقبل. نوفمبر/ ديسمبر، 2010، العدد 8.
13. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الثانية عشرة. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 30 07أ 2015.] https: / /www.gcc¬-sg.org /index3cbe. .html?action=Sec¬Show&ID=114
14. محسن صالح. القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012. صفحة ص112.
15. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الرابعة عشرة. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 30 7أ 2015.] https: / /www.gcc¬-sg.org /indexd30a. .html?action=Sec¬Show&ID=116
16. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الخامسة عشرة. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 31 7أ 2015.] https: / /www.gcc¬-sg.org /indexb528. .html?action=Sec¬Show&ID=117
17. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة السادسة عشرة. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 31 7أ 2015.] https: / /www.gcc¬-sg.org /index6fea. .html?action=Sec¬Show&ID=118
18. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الثامنة عشرة. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 31 7أ 2015.] https: / /www.gcc¬-sg.org /index1bf6. .html?action=Sec¬Show&ID=120

19. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 31 أ7 2015.] https://www.gcc-sg.org/index3889.html?action=Sec-Show&ID=121.

20. محسن صالح. سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. كوالالمبور : فجر، 2002. المجلد الطبعة الأولى.

21. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 1 أ8 2015.] https://www.gcc-sg.org/index0334.html?action=Sec-Show&ID=123.

22. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربي. [تاريخ الاقتباس: 31 أ7 2015.] https://www.gcc-sg.org/index2ba6.html?action=Sec-Show&ID=125.

23. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 2 أ8 2015.] https://www.gcc-sg.org/index6873.html?action=Sec-Show&ID=126.

24. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين - قمة زايد. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 2 أ8 2015.] https://www.gcc-sg.org/index46be.html?action=Sec-Show&ID=127.

25. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة السادسة والعشرين - قمة الملك فهد. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 3 أ8 2015.] https://www.gcc-sg.org/indexbabd.html?action=Sec-Show&ID=128.

26. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين - قمة الشيخ جابر. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 2 أ8 2015.] https://www.gcc-sg.org/indexf5cf.html?action=Sec-Show&ID=129.

27. باسم القاسم، وآخرون. مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق. بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008. تقرير معلومات رقم 4.

28. محمد الأغا. العلاقات القطرية-الإيرانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 2006-2013. غزة : أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2015. أطروحة ماجستير غير منشورة في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

29. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 2 أ8 2015.] https://www.gcc-sg.org/indexcb83.html?action=Sec-Show&ID=257.

30. أمين حطيط، وآخرون. دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة "عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان". [المحرر] عبد الحميد الكيالي. بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

31. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين. موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. [تاريخ الاقتباس: 2 أ8 2015.] https://www.gcc-sg.org/index6be7.html?action=Sec-Show&ID=290.

32. جاد إسحق، وآخرون. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009. [المحرر] محسن صالح. بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010. المجلد الطبعة الأولى.

33. أمين دبور و وآخرون. العدوان على غزة: حرب الفرقان 2008-2009. غزة : مركز رؤى للدراسات والأبحاث، 2010.

34. رائد نعيرات. الوضع الدولي وأثره على القضية الفلسطينية. نابلس : جامعة النجاح، 2009.

المصادر والمراجع:

1. أحمد سلمان. العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. 2009، المجلد عدد27، ص10.

2. أحمد عزم. بين الحلول التفاوضية والمقايضة الضمنية: إستراتيجية في إدارة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. آفاق المستقبل. نوفمبر/ ديسمبر، 2010، العدد 8.

3. الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. البيانات الختامية لدورات المجلس منذ عام 1981 موقع مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
https: / /www.gcc¬sg.org

4. أمين حطيط، وآخرون. دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة "عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان". [المحرر] عبد الحميد الكيالي. بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

5. أمين دبور وآخرون. العدوان على غزة: حرب الفرقان 2008–2009. غزة : مركز رؤى للدراسات والأبحاث، 2010.

6. باسم القاسم، وآخرون. مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين أنابوليس والقمة العربية في دمشق. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008. تقرير معلومات رقم4.

7. جاد إسحق، وآخرون. التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009. [المحرر] محسن صالح. بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010. الطبعة الأولى.

8. جواد الحمد. مجلس التعاون الخليجي وتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي : قراءة في بيانات القمم الخليجية (2000–2007). موقع مركز دراسات الشرق الأوسط. 24 6أ2008. [تاريخ الاقتباس: 28 7أ2015.] http: // www.mesc.com.jo /OurVision /2008 /5. html.

9. حامد ربيع. قراءة في فكر علماء الإستراتيجية : كيف تفكر إسرائيل؟ [المحرر] جمال مسعود و عبد الراضي سليم. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1999. المجلد: الكتاب الثالث.

10. خالد آل سعود. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

11. رائد نعيرات. الوضع الدولي وأثره على القضية الفلسطينية. نابلس: جامعة النجاح، 2009.

12. صبا مولى. العلاقات الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي 1981 – 1999. مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. 2010، المجلد: العدد32، الصفحات 134–150.

13. عبدالله العقاد. عبثية الحلول الترقيعية مع دولة وظيفية. فلسطين أون لاين. 12 08أ2015. [تاريخ الاقتباس: 15 08أ2015] / http: / /www.felesteen.ps /prints /144620 /news.

14. عمر الحسن. مجلس التعاون الخليجي: دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية. [المحرر] جمال عبد الله. مسيرة التعاون الخليجي: التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة. الدوحة – قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص8.

15. قراءة في فكر علماء الإستراتيجية: إدارة الصراع العربي–الإسرائيلي. [المحرر] جمال مسعود و عبد الراضي سليم. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1999. المجلد: (الكتاب الثالث).

16. محسن صالح. القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012. ص112.

17. محسن صالح. سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية. كوالالمبور: فجر، 2002. الطبعة الأولى.

18. محمد الآغا. العلاقات القطرية–الإيرانية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية 2006–2013. غزة: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، 2015. أطروحة ماجستير غير منشورة في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

19. محمد الهزايمة. قضايا دولية. عمّان : جامعة العلوم التطبيقية، 2005.